

## محلل في مؤتمر المناخ القضائي بالإسكندرية التقاضى الإلكتروني.. ضمانة مهمة لجذب المستثمرين



### التشريعات القوية تدعم الحرية الاقتصادية.. والشفافية تعمى المنافسة

أوسع من المنظومة القانونية لضمانات توفير مناخ جاذب للاستثمار، وقال أن شكل البطالة حالياً اختلفت، رغم تسلس الشباب بالمهارات والكفاءات، لأن المناخ الاستثمارى هو من يحد من فرص الحصول على عمل. وأضاف أن معايير التقاضى وأساليبها أصبحت محدثات جذب للمستثمر الذى يبادر بالسؤال عن أساليب التقاضى لذلك تطوير المنظومة ووصولها إلى التقاضى الإلكتروني يعد بمثابة إنجاز مهم لا يجب الاستهانة به فى مواجهة القوانين والإجراءات التى تنسج عكس الاتجاه الذى نصبو إليه لتحقيق التنمية. وألح على أن قوة القضاء، وما يملكه من تشريعات، يمنح الحرية الاقتصادية وحماية المنافسة بمعايير الشفافية، والاتجاه إلى السوق الحر بما يضمنه من قوانين وتشريعات.

والتابعة والإصلاح الإدارى أن قانون الاستثمار الموحد سيتم إعلانه قبل المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ، حيث سيتم طرح ٣٣ مشروعاً استثمارياً تم الانتهاء من دراستها لعرضها على المستثمرين. وأضاف : مجال التنمية عمل شاق ويحتاج إلى الصبر، مشيراً إلى نجاح الحكومة فى تحقيق عدد من الإجراءات الداعمة للاستثمار، ومنها توفير الخدمات الكترونياً وتعديل عدد من المنظومات الإدارية. وأشار إلى أن تراجع معدل الاستثمار فى مصر إلى ١٣٪ من الناتج المحلى مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٠٨، وأن معدلات البطالة بلغت ٣.٧ مليون عاطل، بنسب تتجاوز ٣٠٪ فى الفئات العمرية أقل من ٣٠ عاماً، ونحتاج لضخ مليون فرصة عمل سنوياً من خلال القطاع الخاص فقط. اعتبر الدكتور خالد حنفي وزير التموين والتجارة الداخلية، إن المنظومة القضائية

الإسكندرية - مكتب الجمهورية : أكد المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء أن قضاء مصر الشامخ ضمانة مهمة لتوفير مناخ استثمارى جيد وجاذب للمستثمرين، وأنه يدعم جهود الدولة والمجتمع المدنى فى تنفيذ خطط التنمية الشاملة. جاء ذلك فى كلمة رئيس الوزراء، خلال افتتاح مؤتمر المناخ القضائى الداعم للاستثمار - القاها نيابة عنه المستشار محفوظ صابر وزير العدل مساء امس الأول بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية. قال: الحكومة حريصة على تطوير منظومة التقاضى، وتحسين البيئة والتكنولوجيا فى المحاكم، سيبدا تطبيقه فى المحكمة الاقتصادية بالإسكندرية قبل تعميمه على باقى المحاكم. قال الدكتور أشرف العريى وزير التخطيط





السبت ٩ من جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٨ فبراير (شباط) ٢٠١٥ م - ٢١ اكتوبر ١٧٣١ ق

## وزير العدل في افتتاح مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار: نهضة تشريعية لتحقيق التنمية المستدامة وثورة في الإجراءات القضائية

الإسكندرية . رامى ياسين و سماح الجمال:

التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى استعرضت الجلسة الأولى للمؤتمر، والتي أدارها الدكتور سليمان عبد المنعم أستاذ القانون الجنائي بحقوق إسكندرية، إجراءات التقاضي وضرورة تبسيطها، حيث استعرض المستشار على محمد على نائب رئيس محكمة النقض، بعض القيود الإجرائية، التي تشهدها المنازعات التجارية والاقتصادية، حيث اقترح إنشاء هيئة لفحص المنازعات لسرعة الفصل في المنازعات على أن تكون الجلسة الأولى المخصصة للدعوة لتقديم المستندات وعرض الصلح والدفع، حتى تصبح الدعوة جاهزة للفصل والقضاء على المطاللة ومد أجل التقاضي، وتحدث البروفيسور ميجارن ميلنك من جامعة لفين الكندية، عن فكرة الأمن القضائي، وأشار إلى أهمية جودة القوانين للخروج من مأزق تعدد التفسيرات التي تعيق سرعة الفصل واستعرض المستشار أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة، تجربة محاكم البيزنس في نيويورك، والتي تحسم الكثير من المنازعات، خاصة أن نيويورك تعد مركزاً للتجارة العالمية، مؤكداً أهمية المشاركة الفعالة في إدارة الدعوى القضائية واستخدام الوسائل الحديثة في الإجراءات بصفة عامة، وطالب المستشار الدكتور أحمد شتا بضرورة اللجوء إلى التحكيم باعتباره الفطرة الإلهية، مؤكداً أن ذلك سيسهم في حل الكثير من القضايا لتشجيع المستثمرين، وفي جلسة العمل الثانية التي أدارتها الدكتورة نيفين الأشقر، أستاذة القانون وعضو الفريق الفرانكوفوني في الإيكان، الخاصة بكيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي، وشارك فيها كل من المستشار حاتم جعفر الرئيس بالمحكمة الاقتصادية بالإسكندرية، والمستشار محمد الترساوي رئيس نيابة النقض، استعرض للهندس عادل عبد المنعم المستشار بالاتحاد الدولي للاتصالات دراسة شاملة حول إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية في كل الإجراءات القانونية .



جانب من الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (تصوير: أيمن براين)

ليونك الإسلامية بنزاهة القضاء المصري الذي لم يصل إليه الفساد، مؤكداً أن حرص الدولة على تطوير الإجراءات القضائية يعطي أملاً كبيراً للمستثمرين المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ، مؤكداً أهمية تحديث القوانين. وقال أحمد الوكيل، رئيس اتحاد عام الغرف التجارية، إن المؤتمر رسالة للعالم أجمع عن مصر الحديثة، التي تصارع الزمن من أجل ثورة تشريعية وإجرائية، لتوفير مناخ حقيقي جذاب للاستثمار، لإيجاد فرص العمل المطلوبة، مؤكداً أن الاستثمار في مصر اليوم سيكون ويحق استثماراً في المستقبل. وأشار إلى أنه على الرغم من الأزمة التي شهدها مصر في السنوات الأخيرة وأثرها على الاستثمارات الخارجية، فإن الاتحاد تلقى الكثير من طلبات المستثمرين للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر من حيث العائد على الاستثمار الذي يعد الأعلى حالياً على المستوى العالمي، بالإضافة إلى اتجاه معظم المستثمرين بمصر للتوسع في مشروعاتهم الاستثمارية وزيادة طاقاتها الإنتاجية للاستفادة من المزايا الكبيرة للسوق المصرية التي يصل حجمها حالياً نحو ١,٦ مليارات مستهلك بفضل الاتفاقات التجارية التي تربط مصر مع العديد من

إلى أنه تم الانتهاء من دراسات ٣٢ مشروعاً سيتم عرضها خلال أعمال المؤتمر. وحرص الدكتور خالد حنفى وزير التكوين والتجارة الداخلية، على الربط بين مشكلة البطالة وضرورات جذب المزيد من الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، مؤكداً أن المستثمر دائماً ما ينظر إلى المناخ القضائي وعدم وجود إجراءات معوقة في فض المنازعات لضمان الحفاظ على استثماراته، مؤكداً أننا نحتاج إلى ثورة تشريعية وإجرائية لتحقيق العدالة الناجزة. وشدد هاني السبري محافظ الإسكندرية، على أن المناخ القضائي أحد أهم العناصر المؤثرة على فرص الاستثمار ولذا نحتاج إلى اليه لاتخاذ الإجراءات سريعاً وبصورة ميسرة لتسوية الفصل في المنازعات، وأشار الدكتور اسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية البحرية للنقل واللوجستيات، إلى أننا نحتاج لتحقيق التنمية الشاملة للدول العربية وهذا لن يكون إلا من خلال بنية ملائمة لجذب الاستثمارات، واستعرض المستشار جمال توفيق سرحان مساعد وزير العدل لشئون المحاكم المتخصصة التطورات التي شهدها المحاكم الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٨، وأشار صالح كامل رئيس الغرف الإسلامية والمجلس العام

في رسالة طمأنة من الحكومة للعالم الخارجي حول الإجراءات التي تتخذها لتهيئة الاقتصاد لاستقبال الاستثمارات قبل مؤتمر شرم الشيخ، أكد الوزراء المشاركون في فعاليات مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، أن مصر ستشهد نهضة تشريعية وثورة في الإجراءات القضائية. وكشف وزير العدل المستشار محفوظ صابر، أن الحكومة تسعى إلى تطوير المنظومة التشريعية لضمان سرعة الفصل في القضايا وتحقيق العدالة وحماية الاستثمارات من خلال تطوير المحاكم الاقتصادية حفاظاً على حقوق المستثمرين والقضاء على الفساد، مشيراً إلى أن الحكومة حرصت على تحقيق نهضة تشريعية للوصول إلى الأهداف التنموية للحفاظ على معدلات النمو المستهدفة، جاء ذلك خلال افتتاحه المؤتمر نيابة عن المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، الذي تنظمه وزارة العدل بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية. التخطيط، إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والأدري، الذي تتبناه الحكومة يستهدف تهيئة المناخ ليكون داعماً للاستثمار وإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها، وقال إن آخر إحصاءات تشير إلى أن عدد عاطلين وصل إلى ٣,٧ مليون شخص، مما يؤكد أهمية مواجهة مشكلة البطالة من خلال توفير مليون فرصة عمل حقيقية ومنتجة كل عام، موضحاً أن القضاء أحد العوامل الجاذبة. وأشار الوزير بصفتة مسئولاً عن التنمية الإدارية، إلى أن هناك خطة شاملة للإصلاح الإداري تتبناها الحكومة لدعم المناخ الاستثماري، مؤكداً أن المؤسسة القضائية سيكون لها نصيب وافر من هذه الخطة، خاصة في مجال تطوير المحاكم وإجراءات التقاضي، وأكد الوزير أن المؤتمر الاقتصادي المقرر عقده الشهر المقبل في شرم الشيخ، تم الأعداد له بشكل جيد ويستوى يليق بمصر الحديثة والرؤية التنموية طويلة الأجل مشيراً

## المناخ القضائي والاستثمار في أول مؤتمر اقتصادي بمحكمة إسكندرية

الإسكندرية - نسرين عبدالرحيم

وأشار المصدر إلى ضرورة وضع آليات تشريعية وقضائية ناجحة، وبناء منظومة قضائية جديدة لتحسين هذا المناخ غير المرغوب فيه، تتكون من قوانين موضوعية تعمل على تنظيم المعاملات التجارية والاستثمارية، وقوانين أخرى إجرائية لتسهيل سبل التقاضي أمام المحاكم. ويقام المؤتمر تحت رعاية المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء وإشراف المستشار محفوظ صابر وزير العدل وبحضور مجموعة من الوزراء ورجال الدولة المعنيين بموضوع المؤتمر وكبار المستثمرين المصريين والعرب بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والأكاديمية العربية. ويشارك بالمؤتمر عدد من رجال القضاء منهم المستشار الدكتور رفعت عبدالمجيد النائب الأسبق لرئيس محكمة النقض ورئيس الدائرة الأولى التجارية والاقتصادية والتحكيم والذي سيناقد «سرعة وتبسيط إجراءات التقاضي»، كما يشارك عدد من فقهاء القانون المصريين منهم الأستاذ الدكتور هشام صادق، العميد الأسبق لكلية الحقوق جامعة بيروت، الذي سيناقد التغلّي عن الاختصاص القضائي الدولي.

تنظم محكمة اسكندرية الاقتصادية أول مؤتمر قضائي اقتصادي دولي بالإسكندرية تحت عنوان «المناخ القضائي الداعم للاستثمار». وقال مصدر قضائي أن السعي وراء زيادة الثقة لدى المستثمر في القضاء الوطني وهو ما جعل وزارة العدل تسند إلى محكمة الإسكندرية الاقتصادية تنظيم مؤتمر قضائي اقتصادي دولي في مصر بحضور عدد من القضاة في مصر والدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية بهدف وضع اطر علمية واجراءات عملية لإدارة العدالة في المنازعات الاقتصادية». وقال المصدر إنه في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وسوق الاستثمار كان لابد من توفير المناخ الذي يزيد من فرص الاستثمار ويشجع السوق الأجنبي على نقل الاستثمارات لمصر. لأن أول ما يهتم المستثمر وهو ينقل باستثماراته لبيئة جيدة هو المناخ القضائي الذي سيعمل في ظله من خلال طبيعة ذلك القضاء وإجراءاته والمدة التي تستغرقها المنازعات أمامه.